اتجاه مصر نحو الاشتراكية

د. محمد ربيع

عندما وصل نابليون إلى مصر وجدها تعيش في حالة من الفقر والعزلة ، حيث انخفض مستوى المعيشة وانتشر الجهل والمرض بين الناس ، ومع حملة نابليون وصل رواد العلم الحديث من أوروبا لدراسة احوال مصر والكشف عن اسرار حضارتها القديمة . ولقد جاءت تلك الحملة بما حملته الى شعب مصر من تحد سياسي وافكار جديدة ومعارف علمية لتضيف طاقة ثورية الى كفاح ذلك الشعب الذي كان يقاوم صنوف الضغط والقهر المملوكي . وهكذا كرست حملة نابليون الثقة في نفس الشعب المصري ومنحته مزيدا من الأمل ، وفتحت امامه افاقا جديدة لمواصلة الكفاح والعطاء.

لقد كانت تلك اليقظة الشعبية القوة الدافعة وراء محاولات محمد علي لخلق دولة عصرية ذات اقتصاد صناعي مركزي ،حيث بدأت الجهود تشق طريقها من أجل تطبيق ونشر علائم الحضارة الغربية . الا ان اتباعه انصرفوا الى تنمية مصالحهم الذاتية وتدعيم مراكزهم الطبقية مما قادهم الى احداث تغييرات مظهرية لا يقبلها الفلاحون ولم تتحملها مقدرات البلاد . وكنتيجة لذلك وجدت مصر نفسها مثقلة بالديون الخارجية التي كلفتها بعد ذلك استقلالها عندما عجزت عن سدادها .

ان هذا الوضع الذي ساهم في خلقه المستعمر الاجنبي وقادته القوى الداخلية المنعزلة عن الشعب المصري ، خلق شعورا عاما بعدم الارتياح وقاد فيما بعد الى تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد كمقدمة لحدوث ثورة ١٨٨٢ الشعبية . الا ان تلك الثورة فشلت في عزل الطبقة الحاكمة وتوجيه مقدرات الاقتصاد المصري الوجهة الصحيحة وذلك بسبب دخل الجيش البريطاني وقيامه باحتلال البلاد . ومع تجسيد التهديد الخارجي للبلاد في صورة الاحتلال البريطاني وجدت الحكومة نفسها في حالة لا يمكنها معها أن تدعي السيادة على الشعب .

وفي ظل الاحتلال البريطاني تحرك الاقتصاد المصري ببطء وشجع الاجانب على الاستيطان والتملك ، واصبحت الزراعة السمة الرئيسية المميزة لذلك الاقتصاد . اما في المجالات غير الاقتصادية فانه لم يحدث هناك اي تحرك اجتماعي او تطور ثقافي حقيقي يمهد لحدوث تحولات سياسية واقتصادية واسعة . وهكذا تعمق الشعور بالاستغلال واتسعت الفجوة التي تفصل الصفوة الممتازة والطبقة الحاكمة عن الاغلبية المعدمة في افراد الشعب المصري.

ولما كانت الجهود التي بذلتها الحكومة بالتعاون مع الاجانب المسيطرين على الاقتصاد المصري والامور السياسية قد اتجهت الى تكريس واقع التخلف والتبعية على الشعب .. فقد ادت الى حدوث نقمة شعبية عبرت عن نفسها باتساع ازمة الثقة بين الشعب والسلطة . وازدياد الشعور بعدم امكانية التغيير من خلال الاطر السياسية والثقافية والاقتصادية القائمة انذاك .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اتضح تماما ان المكاسب التي تحققت للشعب كانت بعيدة جدا عن الامال المتوقعة، وان الحكم لم يستطع ان يبتوعب اهمية وضرورة التحول الاجتماعي ، ولهذا كله وقع النظام السياسي تحت طائلة النقد المتواصل . وفي اعقاب هزيمة الجيوش العربية ومن بينها الجيش المصري في عام ١٩٤٨ في فلسطين ، انهارت اخر دعائم نظام الحكم في البلاد .

ففي ٢٣ يوليو من سنة ١٩٥٢ قامت مجموعة من ضباط الجيش المصري بالاستيلاء على السلطة في البلاد وتحمل مسؤولية تغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاش الشعب المصري طويلا في ظلالها .. اذ ان ادراك مجموعة « الضباط الاحرار » لما كان يسيطر على مختلف اجهزة الدولة من فساد ورغبتهم في كسر طوق التخلف الذي كان يسيطر على مختلف اوجه الحياة في المجتمع جعلهم يثورون على الحكم الملكي في البلاد وعلى كل القوى الرجعية التي كانت تسانده .

ولما كانت مجموعة « الضباط الاحرار » تنقصها الخبرة في ادارة شؤون الدولة وتوجيه دفة الحكم ، فقد اتجهت الى طبقة المثقفين التقليديين Traditional Elite محاولة اشراكها في حكم البلاد وتسليمها قيادة عملية التغيير المطلوبة .

ومن خلال تحليلنا لاتجاه مصر نحو الاشتراكية سنحاول توضيح السبيل الذى سلكته مصر الى اقامة اشتراكية مركزية ، كما سنحاول ان نتوصل الى تحديد بعض الاسباب التي حددت بها للسير في هذا الطريق .

بعد اسناد مهام تشكيل الحكومة الجديدة لاحد السياسيين البارزين في مصر ، اقامت مجموعة « الضباط الاحرار »، مجلس قيادة

ثورة ، انيطت به مهمة الاشراف على اعمال الحكومة الجديدة واوكلت اليه مهام رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق اهداف الثورة والحفاظ على مكاسبها . وانطلاقا من ذلك التصور لدور « مجلس قيادة الثورة » اعلنت المبادىء الستة التالية كخطوة عامة تسير الحكومة الجديدة على هديها ، وكأهداف محددة يلتزم العهد الجديد بالعمل على تحقيقها (١).

١ — القضاء على الاستعمار وعلى اعوانه بين افراد الشعب المصري .

٢ — القضاء على الاقطاع .

٣ — القضاء على الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال على الحكم .

٤ — اقامة عدالة اجتماعية

٥ — بناء جيش وطني قوي

٦ — اقامة نظام ديمقراطي سليم .

ولقد كان امل « مجلس قيادة الثورة » ان تعمل الحكومة الجديدة على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم برسمها ، وان تتجه الى محاولة التعرف على مشاكل الشعب الحقيقية - وان تعمل على تفهم الابعاد المختلفة لطلباته . الا ان أمال مجلس قيادة الثورة سرعان ماخابت . اذ بينما عارضت حكومة المثقفين التقليديين اصدار قانون الاصلاح الزراعي تاوهت اتجاه « مجلس قيادة الثورة » الرامي الى اقامة المؤسسات الكفيلة باحداث التغيرات المطلوبة . وفي المقابل . اتجهت الحكومة الى محاولة فرض الاستمرارية في الحكم،والعمل على ابقاء الاوضاع العامة في البلاد على حالها وذلك عن طريق العمل من خلال المؤسسات التي اقامها العهد البائد . وضمن المفاهيم التي سيطرت على افكار طبقة المثقفين التقليديين .

وكنتيجة لعدم تعاون الحكومة مع « مجلس قيادة الثورة » في تنفيذ رغباته ، اصدر المجلس قرارا باقالتها واخذ يباشر اعمال الحكم بنفسه. وسحبت قيادة مصر ثقتها من الطبقة المثقفة او النخبة التقليدية ، بعد ان تأكد لها انه كان خلافا للمنطق ان يتوقع من حكومة المثقفين التقليديين ان تقوم برسم او تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تؤدي الى الحد من حريتهم ، او تعمل على سلبهم بعض الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحكم السابق .

ولما كانت قيادة الثورة المصرية قد فشلت في تجنيد طبقة المثقفين التقليديين لخدمة اهداف الثورة وتسلم زمام القيادة في عملية تطوير مصر الى دولة عصرية ، فقد ركز « مجلس قيادة الثورة »جهوده على محاولة خلق طبقة متوسطة قادرة على تحمل مسؤوليات قيادة عملية التحول وعلى العمل على تحرير جزء من رأس المال المرتبط بالارض وذلك على امل ان يتجه الى الاستثمار في الصناعة (٢) .

وفيما بين سنتي ١٩٥٢ . — ١٩٥٦ — وهي الفترة التي يمكن أن توصف بانها كانت استمرار للاوضاع التي سادات فترة ماقبل سنة ١٩٥٢، استطاع الحكم الثوري في مصر ان يحقق اثنين من الانجازات المهمة .

١ — اصدار قانون الاصلاح الزراعي الاول في شهر سبتمبر ١٩٥٢ ، حيث تضمن ذلك القانون الاجراءات التالية :

أ . جعل الحد الاعلى لما يملكه الفرد من اراض زراعية لايزيد عن ٢٠٠ فدان . وجعل الحد الاعلى لما يسمح للعائلة ان تتملكه من اراض زراعية لايزيد عن ٣٠٠ فدان .

ب . خفض عوائد الاراضي الزراعية التي كان الملاك الزراعيون يحصلون عليها نتيجة لقيامهم بتأجير اراضيهم للفلاحين ،

ج . بيع الاراضي المصادرة للفلاحين من ثلاثة الى خمسة فدادين بشروط ميسرة ،

د . تنظيم الفلاحين في تعاونيات زراعية تقوم على مساعدتهم في فلاحة اراضيهم ، وتعمل على تزويدهم بما يحتاجون اليه من قروض ومن ثم تقوم بمساعدتهم في عمليات تسويق منتجاتهم الزراعية .

٢ — توقيع معاهدة الجلاء مع بريطانيا في سنة ١٩٥٤ . حيث نصت المعاهدة على ان يتم انسحاب اخر جندي بريطاني من مصر عام ١٩٥٦

وعشية الاحتفال بالعيد الاول للثورة المصرية بدأت عملية توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين

---

(١) الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة .

(٢) قال السيد جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة ، في معرض تعليقه على قانون الاصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ : « ان الهدف الرئيسي من اصدار قانون الاصلاح الزراعي هو تحويل جزء من رأس المال المستثمر في الزراعة الى الصناعة وذلك لان اعتماد الحياة في مصر على الزراعة يضع الاقتصاد المصري في وضع مختل غير متزن ، نريد له ان يستقيم» (Jean and Simone Lacouture. Egypt in Transition. p. 347)

حيث كانت املاك فاروق المصادرة من بين المساحات التي بدء بتوزيعها على الفلاحين في مصر . ومع حلول ذلك اليوم كان قد تجمع لدى قيادة الثورة من المساحات الزراعية مايساوي ٨٤٠ الف فدان خضعت كلها لقانون الاصلاح الزراعي ، وبالتالي اصبحت جاهزة للتوزيع على الفلاحين . « وذلك لانه مع بدء العمل بقانون الاصلاح الزراعي كانت مساحة الاراضي الزراعيه التي خضعت للقانون تساوي ٦٦٠ الف فدان ، وذلك اضافة الى ١٦٠ الف فدان تمت مصادرتها هي املاك الملك فاروق وحوالي ٢٠٠ شخص من افراد عائلته (١)

وبينما شملت عملية توزيع الاراضي الزراعيه حوالي ٨٠ الف عائلة مصرية ، استفاد حوالي ٢٠ ٪ من سكان مصر استفادةكبيرةنتيجة لخفض عوائد الاراضي الزراعية المؤجرة للفلاحين الى حوالي الربع . وبذلك عمل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي على اعادة توزيع الثروة الزراعية في مصربالشكل الذي حقق مزيدا من العدالة في التوزيع وحول عشرات الالاف من الفلاحين الى ملاك زراعيين .

الا ان سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتخلف الاقتصاد المصري واعتماده على الزراعة قاد حكومة الثورة المصرية الى البحث عن حلول سريعة وجذرية ، مما جعلها تعتقد انه لو اصبح باستطاعتها ان تصل في غضون عشر سنين الى جعل معدل الزيادة في مساحة الاراضي المزروعة في مصر يتمشى مع معدل الزيادة في السكان ، فان نمو القطاع الصناعي سوف يتكفل برفع مستوى المعيشة في البلاد . اما زيادة القوة الشرائية لسكان مصر بوجه عام فانها سوف تعمل على تشجيع قطاع الصناعة وتطويره ! وبالتالي سوف تقود الى نمو ذلك القطاع وتقدمه (٢) .

ولهذا اتجهت الانظار الى مشروع السد العالي حيث امرت الحكومة باعداد دراسة وافية عن المشروع تتضمن اقامة سد على النيل يكون باستطاعته تخزين كميات كبيرة من المياه تكفي لتعويض مياه النيل لعدة سنوات . ومع بدء التفكير من السد العالي اعطي المشروع اهمية خاصة من قبل الحكومة حيث بدات الاتصالات اللازمة مع مختلف الجهات التي كان بامكانها ان تسهم في تمويل ذلك المشروع الضخم . ولهذا بدات هذه الاتصالات في شهر ديسمبر ١٩٥٣ ، وكان اولها مع البنك الدولي للانشاء والتعمير . وبعد قيام بعثة البنك الدولي بدراسة المشروع على الطبيعة ، وضع الخبراء تقريرهم الذي أشاد بالمشروع من النواحي الفنية والاقتصادية واشار الى امكانية بنائه واهمية الدور الذي سيلعبه في تطوير الاقتصاد المصري وتنميته . ولقد كان من نتيجة ذلك ان وافق البنك الدولي على المساهمة في تمويل جزء من العملات الصعبة اللازمة لبناء السد .

واظهرت كل من انجلترا والولايات المتحدة اهتمامها بالمشروع ورغبتها في المساهمة في تمويله ، مما قاد الاطراف المختلفة الى الدخول في مفاوضات جادة بهدف التوصل الى اتفاق بهذا الشأن .ومع تقدم المفاوضات بدات روح التفاؤل التي سادت جوها تتلاشى بسرعة ، وذلك لان كلا من حكومة الولايات المتحدة الاميركية وادارة البنك الدولي جعلت مساهمتها المقترحة مشروطة بقيامها بالاشراف على شؤون مصر المالية ، وذلك بحجة التأكد من انه سوف يكون باستطاعة مصر ان تفي بالتزاماتها الخاصة ببناء السد وتشييده . الا ان تجربة مصر السابقة مع الاستعمار البريطاني جعلتها تقرر رفض كافة اشكال التواجد الاجنبي في بلادها ومقاومة كل الضغوط الرامية الى حملها على السماح للغير بالاشراف على اوضاعها المالية .

ونتيجة لذلك اعلنت الولايات المتحدة الاميركية في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ سحب العرض الذي كانت قد تقدمت به من اجل تمويل ١٤٠ مليون دولار من العملات الصعبة اللازمة لتمويل المشروع ، والتي كانت قد قدرت بحوالي ٤٠٠ مليون دولار .

وبعد انسحاب الولايات المتحدة بايام قليلة اعلنت بريطانيا سحب العرض الذي كانت قد قدمته بشأن تمويل ٦٠ مليون دولار من العملات الصعبة . وفي يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ اعلن البنك الدولي عن انسحابه من المشروع . وهكذا سحبت كل العروض التمويلية لمساعدة مصر في اقامة هذا المشروع الحيوي .

---

(١) Ibid., p. 34

(٢) Tom Little, Modern Egypt, p. 317

وفي هذه الاثناء كان الاتحاد السوفياتي يتقدم مظهرا رغبته في تمويل المشروع واهتمامه بقضايا مصر الاقتصادية . ففي يناير ١٩٥٦ نقل سفير الاتحاد السوفياتي في القاهرة رغبة بلاده في المساهمة في تمويل مشروع السد العالي . وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٦ قام وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بزيارة القاهرة وذلك من اجل التباحث حول هذا الموضوع . الا انه رؤى تأجيل مناقشة التفاصيل حتى تتم زيارة الرئيس جمال عبد الناصر المقررة للاتحاد السوفياتي في شهر اغسطس من نفس السنة .

ان موقف الاتحاد السوياتي الايجابي من قضايا مصر الاقتصادية لم يمنع القيادة المصرية من الرد على الموقف السلبي الذي اتخذه الغرب حيالها ، وذلك لان انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من المشروع كان قد اصاب الحكومة المصرية بخيبة آمل كبيرة ، ادى الى فقدانها ما كان قد تبقى لديها من ثقة في نوايا الغرب واساليبه وقادها الى الرد على ذلك الموقف المخادع باتخاذ قرار عنيف وحازم .. اذ وقف الرئيس عبد الناصر في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ليعلن قرار حكومته التاريخي بتأميم الشركة العالمية للملاحة في قناة السويس ، وذلك بعد ان سرد على الشعب العربي قصة المفاوضات غير الناجحة مع الغرب بشأن المساهمة في بناء السد العالي وتمويله .

ولقد كان قرار مصر بتأميم القنال الفرصة التي منحت الغرب مبررات العمل على تحطيم قوة مصر المتنامية ، حيث باشرت القوات الاسرائيلية والقوات البريطانية والقوات الفرنسية غزو مصر في نهاية شهر اكتوبر من سنة ١٩٥٦ .

وبينما فشلت عملية الغزو في تحقيق اهداف انجلترا وفرنسا العدوانية ، استطاعت تلك الحملة ان تحقق لاسرائيل أحد اهدافها الرئيسية . اذ استطاعت اسرائيل — ولاول مرة — ان تقيم لها مركزا قويا وميناء رئيسيا على خليج العقبة ، وذلك بالاضافة الى قيامها باحتلال بعض الاراضي العربية . اما سبب الفشل الذي لحق بكل من فرنسا وانجلترا فيعود الى العوامل التالية :

١ — استبسال المقاومة المصرية وتصميم القيادة العربية في مصر على محاربة الغزاة حتى النهاية . تلك المقاومة التي اتسمت بدعم الشعب العربي لها وتهديد مصالح دول العدوان الاقتصادية والثقافية والسياسية .

٢ — الانذار الروسي لدول العدوان لوقف جميع عملياتها العسكرية ضد مصر .

٣ — الموقف السياسي والادبي الذي وقفته الولايات المتحدة الاميركية من القوى المعتدية ، حيث ادانت المعتدين وحرمتهم ما كانوا يتوقعونه من الدعم والتأييد .

ومع بداية سنة ١٩٥٧ . كان عبد الناصر قد اصبح الزعيم الوطني القوي في بلاده واحد الشخصيات البارزة على مسرح الاحداث العالمية حيث اقترن اسمه بحركات التحرر العالمية وبالعمل على بناء الاقتصاد المصري وتخليصه من سيطرة الاحتكارات الاجنبية .

ومع انتهاء العدوان وتبلور مواقف القوى العربية والاجنبية منه كان على الحكم المصري ان يعيد تقييمه لموافقة الداخلية والخارجية مما جعله يتجه الى العمل في اتجاهات متعددة :

فمن الناحية السياسية اتجه عبد الناصر الى اقامة الاتحاد القومي كتنظيم سياسي يقوم بحماية مكاسب الثورة المصرية ويعمل على توفير قاعدة الدعم والتأييد لقيادتها .

ومن النواحي الاقتصادية .. عمل على تطوير النظام الاقتصادي الى مايمكن تسميته « الراسمالية الموجهة » Guided Capitalism حيث ادخلت الحكومة المصرية اسلوب التخطيط الى السياسة الاقتصادية ، كما عملت على تأميم المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية في البلاد .

وسيرا على نهج نظام التخطيط الاقتصادي الفرنسي قامت الحكومة المصرية برسم خطة ثلاثية للتنمية الصناعية ، يشترك في تنفيذها كل من القطاع الاهلي والقطاع الحكومي ، على ان يكون دور القطاع الحكومي الاصغر والاقل اهمية

ولقد نتج عن ذلك كله فتح المجال امام «المثقفين الثوريين » Revolutionary Intellectuals ذوي الميول الاشتراكية لابداء آرائهم ، مما ادى الى اتساع نشاطاتهم وازدياد اعدادهم .

وفي اواخر سنة ١٩٥٨ وقعت مصر اتفاقية بناء السد العالي مع الاتحاد السوفياتي حيث نصت تلك الاتفاقية على ان يقدم الاتحاد السوفياتي لمصر قرضا طويل الاجل بقيمة ٩٠ مليون روبل (١٠٠ مليون دولار) لتمويل احتياجات المشروع من الالات والمعدات والخبرات الفنية اللازمة لاكمال المرحلة الاولى من بناء السد .

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية اخرى بين الاتحاد السوفياتي ومصر يقدم الطرف الاول بمقتضاها قرضا آخر بقيمة ٢٠٢٤٥ مليون روبل (٢٥٠ مليون دولار) وذلك من اجل تمويل عملية استكمال بناء السد العالي .

ورغم ان المرحلة التي اعقبت تأميم قناة السويس في سنة ١٩٥٦ ، وحتى منتصف سنة ١٩٦١ شهدت خطوات واسعة خطتها الجمهورية العربية المتحدة نحو الاشتراكية، فان هذه المرحلة

لم تحقق الا القليل من الاهداف التي كانت تسعى القيادة المصرية الى تحقيقها ، وذلك على الرغم من ازدياد الانتاج الصناعي في البلاد وارتفاع الانتاجية في قطاع الزراعة (١)

١ ــ ان الطبقة المتوسطة التي نمت في ظل الحكم الجديد والتي ساهم الحكم الثوري في خلقها كانت ضعيفة ومهزوزة الشخصية وغير ملتزمة بقضايا امتها الوطنية . لقد كانت ذات تطلعات برجوازية ، مما افقدها القدرة على تحديد موقفها من حركة التطور في بلادها ، وابتعدت عن استثمار اموالها في النشاطات الاقتصادية الاساسية مما جعلها تفشل في قيادة عملية التصنيع في البلاد ، وذلك بالاضافة الى فشلها في توفير المدخرات الوطنية المطلوبة لذلك .

٢ ــ ان راس المال الذي تحرر من ارتباطه بالارض نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ، لم يتجه الى الاستثمار في الصناعة كما كان مخططا له بل اتجه في معظمه الى الاستثمار في المباني السكنية .

٣ ــ فشل القطاع الاهلي في تنفيذ نصيبه من الخطة الثلاثية للتنمية الصناعية فيما بين سنتي ١٩٥٧ ــ ١٩٦٠ ، وذلك لان الحذر والتردد كان الطابع المميز للشركات الاهلية .

ونتيجة لاتجاه تلك الشركات الى توزيع معظم ارباحها المحققة على المساهمين ، فشلت الخطة الثلاثية في تحقيق اهدافها المتوقعة ولم تستطع معدلات النمو في قطاع الصناعة ان تصل الى المستويات المطلوبة .

٤ ــ استهلك الفلاح في الريف معظم الزيادة التي طرات على دخله نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في زيادة نصيبه من الغذاء ، واما الجزء المتبقى من الزيادة في الانتاج الزراعي والمساعدات الاميركية من فائض انتاجها الغذائي فقد امتصتها الزيادة الطبيعية في السكان .

٥ ــ فشل الدولة في محاولاتها لتوفير المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية الصناعية وذلك بسبب :

أ ــ انخفاض نسبة الادخار وقلة عدد المدخرين .

ب ــ تخوف راس المال الاجنبي من اتجاهات مصر الاشتراكية .

جـ ــ تعنت مواقف الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية من الحكومة المصرية بسبب عدائها لاسرائيل ، وبالتالي حرمانها من الحصول على حاجتها من القروض والتسهيلات المالية .

٦ ــ تاخر العمل في بناء السد العالي نتيجة للتعقيدات السياسية التي اثارتها مواقف الحكومة المصرية من سياسات الغرب الاستعمارية واكدتها حرب السويس واضافت الكثير اليها . وبينما قصرت معدلات التوسع في مساحة الاراضي المزروعة عن مجاراة معدلات النمو السكانية ، فشل القطاع الصناعي في رفع مستوى معيشة الفرد العادي في البلاد .

ان عجز الاقتصاد المصري عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد كان قد ادى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، كما قاد الى اقتناع القيادة المصرية بعدم قدرة الاقتصاد الوطني على سد ذلك العجز في المستقبل القريب . اما فشل الطبقة المتوسطة الجديدة في قيادة عملية التصنيع وزيادة درجة احتكاك مصر بدول الكتلة الاشتراكية فقد ادى الى تقوية حجج ومواقف مجموعة المثقفين الثوريين Revolutionary Intellectuals وبالتالي قاد الى زيادة اثرها في رسم وتوجيه سياسة الدولة بوجه عام .

ومع حلول عام ١٩٦١ بدى واضحا ان السياسات الاقتصادية التي جرى تطبيقها لم تستطع ان تحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان من شانها ان تضع المجتمع المصري على الطريق نحو بناء المجتمع العصري الحديث. وبدلا من الاتجاه نحو دراسة اسباب ذلك الفشل وتحليل معوقات التقدم في الحياة العربية ، اتجهت الحكومة المصرية الى البحث عن اسهل واسرع الحلول البديلة . وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية انذاك ، بدى الحل الاشتراكي اسهل تلك الحلول واقربها الى تفكير الطبقة القيادية المسيطرة على الحكم. وهكذا اتجهت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى تبني نظام اشتراكي قائم على التخطيط المركزي دون وعي حقيقي لتعقيدات ذلك النظام ومتطلبات نجاحه، ودون دراسة علمية لامكانية واساليب تطبيقه في البلاد العربية .

وبناء على ما تقدم جاء اتجاه مصر نحو الاشتراكية نتيجة لظروف خارجية ضاغطة سياسية في معظمها ، وظروف داخلية قاسية . اقتصادية في جوهرها .

وفي ظل التخلف الحضاري الذي لا زالت تعيشه الامة العربية وانسجاما مع حصيلة تجاربها القاسية مع القوى الغربية الاستعمارية. ونتيجة لزيادة اتصالاتها وتقوية علاقاتها

---

(١) د. محمد ربيع .. The Impact of the Aswan Dam on the Economic Development of the U.A.R., unpublished Ph.D. Dissertation, pp. 129 - 130.

بتجارب الشرق الاشتراكية كان اقتناع السلطة الحاكمة بوجوب تبني الاشتراكية امرا طبيعيا وحتميا . اذ اخذت تلك القيادة تنظر الى الحل الاشتراكي باعتباره السبيل الوحيد لحل مشاكل الاقتصاد المصري المعقدة .والطريق الاسلم للخروج به من دائرة التخلف والتبعية.

وابتداء من شهر يونيو سنة ١٩٦٠ وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية تتابع صدور القرارات الاشتراكية التي اتجهت الى تحويل ملكية معظم الشركات الكبيرة والمؤسسات المهمة الى ملكيه الدولة . ولقد كان من اهم تلك الاجراءات تعميم الصحافة . واستيلاء الحكومة على قطاعي الاستيراد والتصدير . وفرض نظام تصاعدي للضريبة على الدخل . ووضع حد اعلى للملكية الافراد في اموال الشركات المؤممة جزئيا. ومن اجل خفض نسبة البطالة بين العمال وتحسين احوالهم المعيشية نصت تلك القرارات على تحديد يوم العمل بسبع ساعات فقط . كما خصصت ٢٥٪ من صافي الارباح للتوزيع على العمال في نهاية كل عام .(١)

وفي سنة ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني حيث نص على تخفيض الحد الاعلى للملكية الزراعية من ٣٠٠ فدان الى ٢٠٠ فدان بالنسبة للملكية العائلة الواحدة . ومن ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان بالنسبة للملكية الفرد الواحد . كما نص القانون في سنة ١٩٦٩ للمرة الثالثة على تخفيض الحد الاعلى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان فقط بالنسبة للملكية العائلة الواحدة ، ومن ١٠٠ الى ٥٠ فدان فقط بالنسبة لملكية الفرد الواحد .

وابتداء من سنة ١٩٦٠ اتجهت الدولة الى اتباع اسلوب التخطيط الشامل، حيث تم وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفذ على مرحلتين : الاولى من سنة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، والثانية من ١٩٦٥ — ١٩٧٠ . وذلك بهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات وتبعا لتلك الخطة . اسند الدور الرئيسي للقطاع العام . حيث نصت تلك الخطة على قيامه باستثمار حوالي ٨٠٪ من مجمل استثمارات الخطة عامة . والتي خصص حوالي ٢٥ ٪ منها للاستثمار في قطاع الصناعة .

وبينما تم انجاز المرحلة الاولى من الخطة محققة اكثر من ٧٥ ٪ من اهدافها تعطل تنفيذ المرحلة الثانية . وذلك بسبب الحرب التي شنتها اسرائيل على البلاد العربية في شهر يونيو ١٩٦٧ وبينما زاد معدل النمو في قطاع الصناعة عن ٨٠ ٪ من المعدل المستهدف . لم يحقق قطاع الزراعة الا حوالي ٤٠ ٪ من النمو الذي استهدفته الخطة . وبصورة عامة بلغ معدل النمو الاقتصادي في تلك الفترة — كما جاء في تقارير الحكومة — ٥،٧ ٪ وذلك بدلا من المعدل الذي استهدفته الخطة وكان ٧ ٪ في السنة (٢) .

اما تعطيل تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، فقد جاء — كما تقدم — بسبب الحرب العربية — الاسرائيلية عام ١٩٦٧ .تلك الحرب التي افقدت مصر سيناء بكل مافيها من وحقول البترول . اضاعت عليها ارباح كل ما كانت تدره عليها قناة السويس من دخل . واضافة الى ذلك اتجهت نسبة كبيرة من الدخل القومي الى المجهود الحربي وذلك من اجل دعم القوات المسلحة بالاليات والمعدات العسكرية الحديثة .

وعلى الرغم من ان الثورة المصرية استطاعت ان تقضي على القوى المحافظة في البلاد ، وان تحالف الاقطاعيين والراسماليين،وان تقضي على تعزل القوى التقليدية عن الحكم ، وان تنتهي دورهم القيادي ومكانتهم الاجتماعية . وان تقيم منكما مركزيا قويا وشعبيا في البلاد . فان تلك الثورة لم تستطع ان تحقق سوى القليل من الطامح السياسية والانجازات الاقتصادية التي كانت تتطلع اليها مختلف فئات الشعب وقياداته .

١ — ان الحكومة التي اصدرت قوانين الاصلاح الزراعي من اجل خدمة الفلاح وتحريره من عبودية الاقطاع ، لم تستطع ان تحميه من استبداد وفساد موظفيها العاملين في الريف . وفي غياب الاقطاعيين عن حياة القرية نشط الوسطاء والسماسرة . وفي غياب الرقابة الحكومية الدقيقة تحولت التعاونيات الزراعية الى مؤسسات استغلالية . ولما كان موظفو الارياف يعتبرون — في العادة — على مستوى من المسؤولية اقل من المستوى الذي يكون عليه موظفو المدن ، وان تواجدهم بين الفلاحين ينظر اليه كنوع من العيش في المنفى وكشكل من اشكال التكليف بالقيام بخدمة غير مرغوبة ، فان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي في الارياف فتحت مجالا كبيرا لنشاطات الانتهازيين ، واصبحت احد اساليب خداع الحكومة ووسيلة من وسائل استغلال

---

(١) Peter Mansfield, Nasser's Egypt, p. 137.

(٢) Bent Hansen, Development and Economic Policy in Egypt., p. 262.

تعاسة الفلاحين وجهلهم .

٢ ــ وبذلك استبدلت طبقة الاقطاعيين القديمة بطبقة استغلالية جديدة ، اكبر حجما من سابقتها واقل تجانسا منها واكثر رغبة في الاستغلال . وبدلا من اتجاهها مباشرة الى استغلال طاقات الفلاح وعرقه . اتجهت الى استغلاله بطريقة غير مباشرة . وذلك من خلال سيطرتها على الجمعيات "تعاونية والمؤسسات الحكومية التي استهدمت اصلا خدمة الفلاح ومصلحته .

٣ ــ قيام حكم غير ديمقراطي في البلاد ادى الى التضييق على المواطنين وحرمهم من الحرية التي قامت الثورة من اجل ثوفيرها . وبالتالي قلت او انعدمت المبادرات الفردية ، وضعفت روح الخلق والابداع بين المبتكرين من المواطنين على قلتهم .

وفي نهاية السبعينات من القرن الحالي بدا واضحا ان النظام الاقتصادي والنظام السياسي في مصر كان قد عجز عن توفير حياة افضل للغالبية العادية من عامة افراد الشعب المصري ، وذلك لان معدل النمو الاقتصادي كان اقل من المستهدف ، وان معدل النمو السكاني كان اعلى من المتوقع . واما الزيادة المحققة في الدخل القومي فقد ضاع جزء كبير منها في نشاطات ثانوية واستمارات قليلة الجدوى والاهمية .

وبينما فشلت مصر في محاولاتها لتوفير مستوى لائق من الحياة للغالبية من ابنائها ، عاش المجتمع المصري تغيرات وتحولات اساسية ادت الى احداث تطورات ونتائج هامة كان من غير الممكن ان توصف بالاشتراكية . ولقد كان من اهم تلك التحولات : بروز طبقة اجتماعية مميزة ملكت القصور والفلات وسيطرت على الاقتصاد والجيش ، واتجهت الى تسخير موارد البلد المتاحة من اجل خدمة اهدافها الذاتية .

اما افراد تلك الطبقة فقد جاء معظمهم من طبقة الضباط العسكريين وضباط الجيش المتقاعدين الذين تولوا ادارة مختلف الشركات والمؤسسات المملوكة للقطاع العام . ولما كان ضباط الجيش قد ابتوا فشلهم في ادارة مؤسستهم العسكرية ، فان عدم توفر الخبرة السياسية والاقتصادية لديهم جعلهم يقومون بتبديد جزء كبير من موارد مصر المتاحة ، وذلك في وقت لازالت هي في امس الحاجة اليه من اجل تعزيز مكانتها الدفاعية . وابعاد شبح المجاعات عن ربوعها البائس .

وبينما نميل الى الاعتقاد بأن ما تملكه مصر من عناصر انتاجية يكفي لتوفير حياة افضل لسكانها ، وانها تملك من المعرفة العلمية والتكنولوجية ما يمكنها من بدء عملية تصنيع واسعة في بلادها بالاعتماد على قدراتها . كما ان غياب القيم الحضارية التي تؤمن بالعلم وتميل الى الاخذ بتطبيقاته المختلفة وتعمل على التكيف مع متطلباته تعتبر من اسباب فشل المجتمعات العربية في محاولاتها الاقتداء بالشعوب المتقدمة والاستفادة من تجارب الغرب والشرق الحضارية . وعلى العموم سنحاول في النقاط القليلة التالية ان نحدد اهم العوامل التي يمكن ان نعزو اليها اسباب فشل القيادة المصرية في تحقيق معظم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادها :

١ ــ غياب الاستراتيجية الواضحة في مواجهة قضايا التحول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد .

٢ ــ زيادة حدة المؤمرات الاستعمارية التي كانت ترمي الى انهاء الحكم الثوري في مصر واحراج موقفه امام الجماهير العربية .

٣ ــ غياب الحرية الفردية عن مسرح الحياة السياسية وفرض تنظيم سياسي واحد على الشعب ، تسيره الحكومة وتتحكم في نشاطاته وتملي عليه افكاره وسياساته ، مما قاد الى الغاء دور الشعب في احداث التغيرات السياسية والاقتصادية المطلوبة على الطريق نحو اعادة تشكيل مختلف عناصر حياته الثقافية والاجتماعية

٤ ــ سيطرة العقلية العسكرية على الحكم ووقوعها اسيرة لتطلعاتها الطبقية ومطامعها الذاتية .

خاتمة

لما كان اتجاه مصر نحو الاشتراكية قد جاء دون ان تسبقه الدراسات العلمية التي كان من شأنها ان تقوم بتحديد امكانات الاقتصاد المصري المتاحة ومتطلبات استغلال تلك الامكانات وتنميتها فان النظرة الى عملية التحول الاشتركية التي بدأت في اوائل الستينات من هذا القرن باعتبارها الحل الوحيد للتغلب على مشاكل مصر الاقتصادية تصبح نظرة سطحية غير واقعية ، ينقصها

التحليل العلمي وتفتقر الى الدلائل المادية الواضحة . ولذلك جاء طرح الشعار القائل « حتمية الحل الاشتراكي » بعيدا عن العلمية، وذلك لان العلم لم يقم من خلال الدراسة والتحليل بتقديم الدلائل التي تقطع بحتميته وواقعيته .

وبسبب ادراكها لقصور النتائج التي حققها النظام الاقتصادي في مصر ، فان حكومة الرئيس السادات تسجل تحركا بطيئا ولكن تدريجيا بعيدا عن الاطر الاشتراكية الجامدة : فقد تم تخفيف بعض القيود التي تسمح بحرية مزاولة الكثير من اوجه النشاط الاقتصادي وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية لدخول مصر مع توفير الكثير من الضمانات لها .

واذا كان في هذا الاتجاه تصحيح لبعض الاخطاء المتراكمة فان هذه السياسة لن تحقق النجاح المتوقع لها ما لم تشهد القيم والابعاد الحضارية في البلاد العربية تحولا جذريا واساسيا ينقلها من واقع الجمود والتحجر الى واقع الانطلاق والتحرر .

لقد غدت الاشتراكية العربية الخط الرسمي المعلن للحكومة المصرية ولكافة الحكومات « الوطنية التقدمية » الاخرى في الاقطار العربية . وعلى الرغم من عدم وضوح المضمونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الاشتراكية فقد تمكنت من السيطرة على تفكير من يمكن تسميتهم غالبية «المثقفين العرب» ، كما امدتهم بالشعور بضرورة حماية مصالحهم السياسية والاقتصادية المرتبطة بالمفاهيم الاشتراكية والمنبثقة بالطبيعة عنها .

ان التطور الاقتصادي المطلوب سوف لن تكتمل له عوامل النجاح مالم يكن مصحوبا بحدوث تغيرات اجتماعية وحضارية تساعد التطور الاقتصادي على تحقيق اهدافه وتوفر له البيئة الملائمة لاستمرار قيامه بتحقيق المزيد من التقدم والتطور . اذ ان تغيير النظام السياسي قد يكون شرطا اساسيا لاحداث تغيرات اساسية في الهيكل الاجتماعي يكون من شأنها ان تحدث سلسلة من التغيرات المترابطة والتي قد تقود الى بدء عملية التصنيع والتمدن . الا انه لا يمكن ان يشكل بمفرده شرطا كافيا لاحداث التغير المطلوب وبناء المجتمع العصري الحديث .

اما عملية التحول والتطور الحضارية فانها ليست بالعملية السهلة التي يمكن اتمامها بعملية حسابية بسيطة او بخطبة رنانة حماسية، او بقلب نظام حكم سياسي « رجعي » . الا ان هذا لا يعني انها من المستحيلات او من المعجزات التي لا يستطيع الانسان تحقيقها او التي لا يتسع العصر الحاضر لاحداثها . انها عملية معقدة بقدر تعقد المصالح الاقتصادية والرغبات الانسانية للطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية في بقاء القيم الحالية واستمرارها ، وهي سهلة بمقدار سهولة تكيف الانسان العربي لقيم حضارة جديدة يمي قيمتها فيها من الانضباط والمسؤولية والتفتح الخلاق ما في قيمه الحاضرة من فوضى وعدم مسؤولية وانغلاق وجمود . ان عملية التقدم الاقتصادي والتغير الاجتماعي عملية ديناميكية دائمة الحركة والتطور ارساء الاساس لتحركها الهادف الواعي سوف يتكفل باستمراريتها والابقاء على حيويتها وبالتالي سوف يقود في المدى الطويل الى تحقيق اهداف المجتمع ورغباته .

ولما كانت الجماهير العربية هي صاحبة المصلحة في اي تغيير اجتماعي او تقدم اقتصادي فانه وجب ان يكون اي تغير او تطور بهدف اسعادها وتحقيق جزء من مطالبها . ولضمان النجاح لاي تغير اساسي في قيم المجتمع الحضارية ، وجب ان تشارك الجماهير العربية في احداثه وان تتحمل مسؤوليته اتمامه . وان تتمتع بثماره ضمن تحرك جماهيري واع لاهدافه وواضح في مساره . وان تجربة كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين لتثبت ان التغير والتطور الحضاري ليس بالامر المستحيل ولا هو من قبيل التمني ، كما انه ليس نوعا من الاحلام ، بل هو حقيقة يمكن ادراكها وعملا رائعا يمكن انجازه ، وكسبا عظيما للجماهير والانسانية يستحق التضحية والفداء .

ولما كنت اعتقد ان اسباب التخلف الاقتصادي في البلاد العربية لا تكمن في نقص الامكانات المادية وانما في غياب العوامل غير المادية اللازمة لتوفير الاجواء الملائمة لقيام نهضة صناعية فيها وذلك لان الثروات الطبيعية على كثرتها واهميتها تبقى بدون فائدة حقيقية حتى تمتد يد الانسان لاستغلالها ، فانني اخلص الى القول ، ان اية تجربة اقتصادية عربية ، اشتراكية كانت ام راسمالية ، سوف لن توفق الى تصنيع الاقتصاد العربي وتحديثه مالم نأخذ في الحسبان واقع التخلف الحضاري الذي تعيشه الامة العربية وبالتالي تعمل من خلال الفكر الواعي والتجربة العملية على نقل المجتمع العربي من واقع التخلف الذي يعيش فيه الى واقع منفتح متطور ، يكون اكثر ملائمة للتصنيع واكبر مقدرة على تقبل الجديد واقوى على استيعاب امكانات العلم وتفهم حقائق العصر .

د. محمد ربيع

المراجـع :

١ ــ د. محمد ربيع ، الاقتصاد والمجتمع ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣ .
٢ ــ الميثاق الوطني ، مصلحـة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
٣ ــ موسى عرفة ، السد العالي ، القاهـرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
٤ ــ فؤاد كفراوي ، تكاليف السد العالي ، مجلة المهندسين ، (القاهرة ، ابريل ١٩٦٩) .
٥ ــ السد العالي ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ١٩٦٤ .

6 — El-Khammash Magdi; Economic Development and Planning in Egypt, New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1968.
7 — Greener, Leslie, The Discovery of Egypt, New York, The Viking Press, 1967.
8 — Hansen, Benet, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), Amsterdam: North Holland Publishing Company, 1965.
9 — Issawi, Charles, Egypt and Mid-Century, London: Oxford University Press, 1964.
10 — ——, Egypt in Revolution, London: Oxford University Press, 1963.
11 — Kardouche George K., The UAR in Development, New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1966.
12 — Kerr, Clark, Industrialism and Industrial Man, New York: Oxford University Press, 1964.
13 — Lacouture, Jean and Simone, Egypt in Transition, New York: Criterion Books, 1958.
14 — Little, Tom, Modern Egypt, New York : Frederick A. Praeger, Publishers, 1967.
15 — Mansfield Peter, Nasser's Egypt, Baltimore : Penguine Books, 1964.
16 — Nasser, Gamal Abdul, The Philosophy of Revolution. Buffalo : Smith, Keynes and Marshall, Publishers, 1959.
17 — O'Brien, Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System, London, Oxford University Press, 1966.
18 — Rabie, Mohammed, The Impact of the Aswan High Dam on the Economic Development of the UAR. Unpublished PH.D. Dissertation Houston: University of Houston, 1970.
19 — Safran, Nader, Egypt in Search of Political Community. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1961.
20 — Serafy, Salah, «Economic Development by Revolution — The Case of the UAR,» The Middle East Journal, Vol. 17, Summer 1963.
21 — Stevens, Georgiana A, Egypt Yesterday and Today. New York: Hort, Rinehart and Winston, Inc., 1963.
22 — The Aswan Dam Authority, Aswan Dam, Cairo, 1968.
23 — «The UAR Between 1952-1965», Cairo : Information Department, 1965.
24 — The UAR Year Book, Cairo: Information Department, 1964.